

حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر: حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

دراسة قياسية باستخدام طريقة التكامل المتزامن للفترة (1990-2013)

أ.مصار منصف أ.بورداش شهرزاد
جامعة الجزائر 3

الملخص:

إستهدفت هذه الدراسة قياس أثر حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2013، باستعمال طريقة التكامل المتزامن، وقد تم إستخدام مجموعة من المتغيرات بالإعتماد على الدراسات التجريبية.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظرا لتركزها في قطاع المحروقات، وضعف مساهمتها في القطاعات الأخرى المنتجة. الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، النمو الإقتصادي، التكامل المتزامن.

Résumé:

L'objectif de notre étude est de mesurer l'impact du mouvement des capitaux concernant l'investissement direct étranger sur la croissance économique en Algérie durant la période (1990-2013), on utilisant la méthode de cointegration. et pour cela, après la sélection on a pris un ensemble de variables et ça selon les études précédentes.

les résultats obtenus de l'étude montre que le mouvement des capitaux concernant l'investissement direct étranger influent négativement sur la croissance économique en Algérie car se concentrent uniquement au niveau du secteur des hydrocarbures. tandis que leur présence dans les autres secteurs reste négligeable.

Mots clés: investissements directs étrangers, croissance économique, cointegration.

مقدمة:

إن الإنفتاح المتزايد لدول العالم على بعضها البعض يشكل أحد أهم عناصر نموها، ويتجسد هذا عبر تحرير وتشجيع حركة رؤوس الأموال التي من خلالها يتم تمويل المشاريع الاقتصادية وإكتساب التكنولوجيا الحديثة مما يسمح برفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم القدرات الذاتية للإقتصاد الوطني. ولقد شكلت حركة رؤوس الأموال للإستثمار الأجنبي المباشر المصدر السائد للتدفقات الرأسمالية، خاصة مع الإتجاه نحو إقتصاد السوق الذي يعتمد على إستقطاب الإستثمار كأحد الآليات لتحقيق الإصلاح والنمو الإقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للظفر بمزاياه، وذلك بإجراء إصلاحات تشمل على عدة تحفيزات وإمتيازات لهذا الإستثمار بغية إشراكه في مسار التنمية. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر حركة رأس المال للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

1- محددات حركة رأس المال للإستثمار الأجنبي المباشر:

شهدت الساحة العالمية صراعا وتنافسا على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعد من أبرز العناصر التي تساهم في التنمية الإقتصادية. إذ يكون على المدى الطويل، ويسمح للمستثمر الأجنبي بإمتلاك وإدارة جزء من المشروع أو كله، شرط أن لا تقل حصة هذا المستثمر عن 10% من رأس مال هذا المشروع. و يتوقف نمو هذه الإستثمارات وإستمرار تدفقها إلى الدول النامية على مجموعة من الأوضاع والظروف، والتيمن بينها¹:

حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

-الإستقرار الإقتصادي: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، و تتمتع بالاستقرار والثبات تعدمن العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة، و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

معدل التضخم: إن إنخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للإستثمار بالخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى. وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الإستثمارات².

- حجم السوق ومعدل نموه: يعد حجم السوق العامل الأكثر أهمية في مدى جاذبية البلد المضيف، لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطوره و نموه، الذي يؤدي إلى المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى نوعية السوق، حيث أن المستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة، والتي تتيح فرص جديدة للاستثمار³.

- بنية أساسية مناسبة: يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محمدا هاما ورئيسيا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر، ومن ثم رفع معدل العائد على الإستثمار الخاص.

- تنمية الموارد البشرية: إن توفر اليد العاملة المؤهلة والمدرّبة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الإستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محمدا ضروريا لاتخاذ قرار الإستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

2- علاقة حركة رأس المال للإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي:

لقد حظيت العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي من الناحيتين النظرية والتجريبية بالعديد من الكتابات والتي سوف نتناول بعضها في هذا الجزء، حيث نستهلها أولا بالعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في النظرية الاقتصادية، ثم نتقل بعد ذلك إلى بعض الدراسات التجريبية التي تناولت هذه العلاقة.

2-1- التفسير النظري للعلاقة بين حركة رأس المال للإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي⁴:

لقد قام النيوكلاسيك بدراسة علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي في ظل إفتراض أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة، وتوفر المعلومات وقابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقا للإختلاف العائد على رأس المال⁵. ففي النماذج النيوكلاسيكية للنمو ينتج النمو من عاملين هما: التقدم التكنولوجي و/أو نمو القوة العاملة. وطبقا لهذا النموذج فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على نمو الناتج في الأجل القصير فقط، حيث أنه في الأجل الطويل، وفي ظل إفتراض تناقص الغلة لرأس المال، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر سوف لا يكون له تأثير على معدل النمو الإقتصادي، ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية الذي من خلالها يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي. ويظهر الأثر الموجب لهذا الإستثمار على النمو الإقتصادي في نماذج النمو الداخلي من خلال أثرتين، أولهما مباشر ويتمثل في كون الإستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تؤدي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي إذا أدى إلى زيادة معدل نمو الإستثمارات المحلية. أما ثانيهما فهو غير مباشر، ويتمثل في كون الإستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو إذا صاحبه آثار خارجية موجبة على الإستثمارات المحلية في الدول المضيفة.

2-2- الدراسات التجريبية للعلاقة بين حركة رأس المال للإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي:

حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

لقد ضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، تباينت من خلال طرق المعالجة، العينة محل الدراسة وكذا فترة الدراسة. ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

قام De Gregorio (1992) بدراسته في شكل سلة من البيانات (panel) لعينة مكونة من 12 بلد من أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة بين 1950 و1985، ولقد توصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، زيادة على ذلك توصل إلى أن إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من إنتاجية الاستثمارات المحلية⁶. وقام كل من Blomstrom, Lipsey and Zejan (1992) بدراستهم في شكل مقطع عرضي (cross- section) لعينة مكونة من 78 دولة نامية ولفترية الممتدة بين 1960 و1985، ولقد توصلوا إلى وجود ارتباط موجب بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، وهذا الارتباط يكون أكبر في الدول التي لديها مستويات عالية من الدخل⁷، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها Blomstrom and Al (1994). كما قام كل من Balasubramanyam, Salisu and Sapsford (1996) بدراسة في شكل مقطع عرضي لعينة مكونة من 46 دولة نامية، قاموا بتقسيمها إلى إقتصاديات تتبع سياسة تشجيع الصادرات وأخرى تتبع سياسة إحلال الواردات وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1970 و1985، وقد توصلوا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الأثر يكون غير معنوي في الإقتصاديات التي تتبع سياسة إحلال الواردات⁸. كذلك أجرى Borensztein, De Gregorio and Lee (1998) دراسة في شكل سلة من البيانات لعينة مكونة من 69 دولة نامية ولفترية الممتدة بين 1970 و1989. ولقد توصلوا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي⁹. أما Olofsdotter (1998) فقد توصل إلى وجود أثر موجب للإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، كما توصل إلى وجود أثر قوي على النمو الاقتصادي للمتغير الذي يعبر عن تفاعل الإستثمارات الأجنبية المباشرة سواء مع أثر الكفاءة البيروقراطية أو مع أثر حماية حقوق الملكية، وذلك من خلال دراسة في شكل مقطع عرضي لعينة مكونة من 50 دولة نامية ولفترية الممتدة ما بين 1980 و1990¹⁰. في حين توصل De Mello (1999) من خلال دراسة لعينة دول تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ودول أخرى خارج هذه المنظمة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و1990، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو الاقتصادي عندما يكون هناك تكامل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي¹¹. وتوصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) (1999) من خلال دراسة تمت في شكل سلة من البيانات لعينة مكونة من 142 دولة ولفترية الممتدة ما بين 1970 و1995 إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الفترة المقبلة للنمو الاقتصادي إذا توفر الرأس مال البشري¹². ولقد قام كل من Carkovic and Levine (2002) بدراسة في شكل مقطع عرضي لعينة مكونة من 72 دولة ولفترية الممتدة ما بين 1960 و1995. فتوصلوا إلى عدم إتساق النتائج مع وجهة النظر القائلة بأن هناك أثر موجب للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي¹³. وقام كل من Hermes and Lensink (2003) بدراسة حول عينة مكونة من 67 دولة نامية ولفترية الممتدة بين 1970 و1995، فتوصلوا إلى أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الأثر يمكن أن يصبح إيجابيا عند إضافة متغيرين جديدين بالتناوب إلى النموذج والمتمثلين في معدل التمدرس المثل لرأس المال البشري والمتغير الذي يعكس فعالية أداء السوق المالي¹⁴. كما قام كل من Sanchez Bengoa (2003) بدراسة في شكل سلة من البيانات لعينة مكونة من 18 دولة من أمريكا اللاتينية ولفترية الممتدة ما بين 1970 و1999. ولقد توصلوا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي وقوي على النمو

حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

الإقتصادي في الدول المضيفة، ومع ذلك تتطلب هذه الأخيرة إستقرار سياسي وإقتصادي، الرأس مال البشري الملائم و تحرير الأسواق للإستفادة من تدفقات رأس المال على المدى الطويل¹⁵.

ولقد توصل كل من Li and Liu (2005) من خلال دراسة في شكل سلة من البيانات لعينة متكونة من 84 دولة وللفترة الممتدة ما بين 1970 و 1999. إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي من خلال تفاعله مع الرأس مال البشري يؤثر سلبيا من خلال تفاعله مع الفجوة التكنولوجية¹⁶. كما توصل Johnson (2006) من خلال الدراسة عما إذا كان للإستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي وذلك نتيجة الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا وتدفقات الرأس مال المادي، باستعمال سلة من البيانات لعينة متكونة من 90 دولة نامية ومتقدمة، وللفترة الممتدة بين 1980 و 2002. إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو الإقتصادي في البلدان النامية فقط¹⁷. وتوصل كل من and MutascuTiwari (2010) من خلال دراسة في شكل سلة من البيانات لعينة متكونة من 23 دولة نامية من آسيا وللفترة الممتدة ما بين 1986 و 2008. إلى أن الإستثمارات الاجنبية المباشرة والصادرات تؤدي إلى تحسين النمو في هذه الدول¹⁸.

لقد توصلت معظم الدراسات إلى أن حركة رأس المال للإستثمار الأجنبي المباشر تؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي، ويعد وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا، ويساهم في تعزيز النمو عند تكامله مع الإستثمار المحلي. إلا أن ظروف وأوضاع البلد يمكن أن يكون لها تأثير على مساهمة هذه الإستثمارات في النمو.

3- واقع تحرير حركة رؤوس الأموال للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد اعتبرت الجزائر منذ الإستقلال، وإلى غاية بداية الثمانينات من القرن العشرين الإستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية، نظرا للنهج الإشتراكي السائد على الوطن خلال تلك الفترة. وبعد إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خلال السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات، وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة مالية حادة رمت بظلمها على الإقتصاد الجزائري، الشيء الذي دفع بالسلطات المحلية إلى إتخاذ إجراءات صارمة للحد من الإختلالات الخارجية، من خلال إصلاحات إقتصادية شاملة ترمي إلى تحديث القطاع الإقتصادي، وإعطاء رأس المال الأجنبي فرصة للمشاركة في الإقتصاد الوطني¹⁹، من خلال إدخال تنظيم مرن لتسيير حركات رؤوس الأموال وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي، ولقد تجلت إرادة الجزائر في الإنفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية من خلال إصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الذي أعطى مكانة مرموقة للإستثمار الأجنبي، وحدد العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال. حيث أقر حرية إنتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، إذ نصت المادة 183 منه على أنه " يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات إقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بنص القانون ". كما ألغى مجموع الأحكام المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51% و 49% وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأس مال الأجنبي في تنمية الإقتصاد الوطني²⁰.

أما بالنسبة لحركة رؤوس الأموال باتجاه الخارج، فقد نصت المادة 187 من قانون النقد والقرض على أنه " يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لتأمين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطهم المتعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر"²¹.

حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

شكلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر أهم مصدر للتدفقات الرأسمالية، حيث ومنذ التسعينيات إهتمت السلطات الجزائرية بهذه الإستثمارات بشكل ملفت للإهتمام حيث قامت بعدة إصلاحات قصد قبول الشركات الأجنبية بشكل كامل، ولقد منح مجلس النقد والقرض الموافقة على الإستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة. ولقد شهدت سنة 1993 تحولا صريحا نحو إقتصاد السوق من الناحية التشريعية والقانونية، حيث تم إقرار في هذه السنة العديد من القواعد القانونية والنصوص التشريعية التي رسخت سياسة تحرير الإقتصاد المعلن عنها منذ نهاية الثمانينات، وذلك من خلال صدور المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمارات، حيث جاء كتكملة للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يتميز بانفتاح أكثر للإقتصاد الوطني، من خلال تحسين الشروط المتعلقة بجذب وإستقبال رؤوس الأموال الأجنبية، وقد بدا هذا بوضوح من خلال المراجعة الشاملة وعدم التمييز بين المتعاملين المحليين والأجانب، بالإضافة إلى المبادئ الرئيسة التي جاء بها، كالحرية الكاملة للإستثمار، وعدم التفرقة، واللجوء إلى التحكيم الدولي، ومبدأ حرية التحويل، والتركيز على شبك وحيد لاستقبال المشاريع الإستثمارية المتمثل في الوكالة الوطنية لدعم وترقية الإستثمارات (APSI)²². ولترسيخ التوجه نحو الإنفتاح وتهيئة مناخ الإستثمار في الجزائر من أجل جذب رؤوس الأموال، تدعم المرسوم السابق بصدور الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، الذي حدد النظام العام الذي أصبح يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب²³.

4- الدراسة القياسية لأثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الإقتصادي في الجزائر:

لغرض التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الإقتصادي في الجزائر، منذ توجهها نحو إقتصاد السوق والإنفتاح على الأسواق الخارجية في مطلع التسعينيات. قمنا بإستخدام طريقة التكامل المتزامن إعتقادا على بيانات سنوية للفترة الممتدة ما بين 1990 و2013، التي تم إستخراجها من قاعدة بيانات البنك العالمي وكذا تقارير بنك الجزائر.

4-1- النموذج المستخدم:

إعتقادا على الدراسات السابقة، ومراعاة لطبيعة الإقتصاد الجزائري، قمنا بإقتراح النموذج التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 TO_t + \beta_3 ID_t + \beta_4 INF_t + \beta_5 HC_t + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث:

GDP_t : يمثل الدخل الحقيقي للفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو المتغير الداخلي في النموذج؛

FDI_t : يمثل صافي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل كنسبة من الناتج الداخلي الخام؛

TO_t : يمثل معدل الإنفتاح التجاري ويعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام؛

ID_t : يمثل الإستثمار المحلي إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، ويتم حسابه من خلال طرح صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة من صافي الإستثمارات الكلية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام؛

INF_t : يمثل معدل التضخم السنوي؛

HC_t : يمثل رأس المال البشري ويعبر عنه بمجموع المسجلين في التعليم العالي، بعض النظر عن العمر، كنسبة مئوية من مجموع السكان بعد خمس سنوات من ترك المدرسة الثانوية.

حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

ε_t : يمثل خطأ التحديد. $\beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1, \beta_0$: تمثل معاملات النموذج.

4-2- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية (AugmentedDickey-Fuller Test):

يسمح لنا إختبار DF بإختبار فرضية العدم التي تعني وجود جذر أحادي في السلسلة وهذا يدل على عدم إستقرارها، ضد الفرضية البديلة التي تدل على إستقرار السلسلة، تحت إفتراض أساسي يتعلق بغياب الارتباط الذاتي للأخطاء، وهو إفتراض قلماً يتحقق علمياً، ولمراعاة إمكانية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، إقتراح Dickey-Fuller (1981) توسيع (Augmenting) وتعميم إختبار DF، وذلك بتحديد عدد التأخيرات من أجل ε_t له تشويش أبيض، والنماذج المستعملة لإختبار (ADF) هي كالتالي:

$$[4]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{j=2}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$[5]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \beta_0 + \sum_{j=2}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$[6]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \beta_0 + \beta_1 t + \sum_{j=2}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$[6]: \Delta X_t = \rho X_{t-1} + \beta_0 + \beta_1 t + \sum_{j=2}^p \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

مع العلم أن البرنامج الإحصائي / Eviews، عند تطبيق إختبار "ADF" يحدد لنا عدد التأخيرات المناسبة مباشرة بعد إختيارنا لمعيار من معايير تحديد التأخيرات (Akaike (AIK) et Schwartz (SCH) مع الأخذ بالإعتبار الارتباط الذاتي للأخطاء. وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (1): نتائج إختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية

اختبار ADF للفروق الأولى			اختبار ADF			المتغيرات	
[4]	[5]	[6]	[4]	[5]	[6]		
-6.339253	-6.289303	-6.238651	-2.173931	-2.510263	-2.773126	t_{sta}	GDP
-1.957204	-3.004861	-3.632896	-1.957204	-2.998064	-3.622033	$t_{ADF(5\%)}$	
-5.566802	-5.461864	-4.971299	-0.984710	-2.160654	-2.457756	t_{sta}	FDI
-1.957204	-3.004861	-3.644963	-1.956406	-2.998064	-3.622033	$t_{ADF(5\%)}$	
-5.251876	-5.290292	-5.137260	0.197962	-1.981841	-2.643186	t_{sta}	TO
-1.958088	-3.012363	-3.644963	-1.956406	-2.998064	-3.622033	$t_{ADF(5\%)}$	
-4.038909	-3.999306	-4.228503	0.325604	-1.144785	-1.690431	t_{sta}	ID
-1.957204	-3.004861	-3.644963	-1.956406	-2.998064	-3.622033	$t_{ADF(5\%)}$	
-4.797664	-4.968409	-5.288965	-1.927912	-1.739809	-1.642054	t_{sta}	INF
-1.957204	-3.004861	-3.632892	-1.956406	-2.998064	-3.622033	$t_{ADF(5\%)}$	
-2.291288	-3.429484	-4.260917	4.723135	1.714748	-1.376988	t_{sta}	HC
-1.957204	-3.004861	-3.632896	-1.956406	-2.998064	-3.622033	$t_{ADF(5\%)}$	

حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج المعلوماتي Eviews7

يتضح لنا من خلال الجدول عدم استقرار مستويات المتغيرات المدروسة نظرا لقبول فرضية العدم لكون قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي إحتواء السلسلة على جذر أحادي. وعند إجراء الفرق الأول على المتغيرات أصبحت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول الفرضية البديلة ما يعني خلو السلاسل من جذور الوحدة وبالتالي إستقرارها. أما فيما يخص البواقي فقد وجدنا أنها مستقرة عند المستوى، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): نتائج إختبار إستقرارية البواقي

اختبار ADF				
[4]	[5]	[6]		
-3.788296	-3.700247	-3.630384	t_{sta}	U
-1.957204	-2.998064	-3.622033	$t_{ADF(5\%)}$	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج المعلوماتي Eviews7

3-4- إختبار التكامل المتزامن لـ "Johansen":

بما أن كل السلاسل الستة محل الدراسة هي سلاسل متكاملة من الدرجة الأولى $[I(1)]$ فإنه من الضروري البحث عن وجود علاقة تكامل متزامن بين السلاسل. ففي حالة ما إذا كان كل من إختبار الأثر وإختبار القيمة الذاتية العظمى، تشير إلى وجود علاقة تكامل متزامن على الأقل، فإنه بإمكاننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يسمح لنا بتحديد ديناميكية التعديل في الأجل القصير للمتغيرات لتحقيق توازن مستقر في الأجل الطويل.

حسب نتائج إختبار الأثر الموضحة في الملحق رقم (1)، التي تم فيها إختبار فرضية العدم ($H_0: r = 0$) التي تشير إلى عدم وجود أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة، ضد الفرضية البديلة ($H_1: r > 1$) التي تشير إلى وجود على الأقل علاقة تكامل متزامن. تحصلنا على:

($\lambda_{traces}(0) = 162.2002 > t_{Tab}^{0.05} = 95.75366$) إذن نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، وبالتالي يوجد على الأقل علاقة تكامل متزامن. ننتقل إلى المرحلة الموالية، ونقوم بإختبار الفرضية ($H_0: r = 1$) التي تشير إلى وجود علاقة تكامل متزامن، ضد الفرضية ($H_1: r > 2$) التي تشير إلى وجود على الأقل علاقيتين تكامل متزامن. وكان القرار هو رفض فرضية العدم وبالتالي يوجد على الأقل علاقيتين تكامل متزامن. لأن: ($\lambda_{traces}(1) = 90.77433 > t_{Tab}^{0.05} = 69.81889$).

ننتقل إلى المرحلة الموالية، ونقوم بإختبار الفرضية الصفرية ($H_0: r = 2$) التي تشير إلى وجود علاقيتين تكامل متزامن، ضد الفرضية البديلة ($H_1: r > 3$) التي تشير إلى وجود على الأقل ثلاث علاقات تكامل متزامن وتحصلنا على:

($\lambda_{traces}(1) = 46.95182 < t_{Tab}^{0.05} = 47.85613$) وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ، التي تقول أن هناك علاقيتين تكامل متزامن. كما أن نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى هي الأخرى تؤدي إلى نفس القرار، حيث نرفض فرضية الغياب الكلي لعلاقات التكامل المتزامن.

حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

وبهذا نكون قد توصلنا إلى وجود علاقتين توازيتين في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة، ما يعني أن هذه المتغيرات لا تبعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل، بحيث تُظهر سلوكاً متشابهاً. وتم الحصول على المعادلة التالية (الملحق رقم 2):

$$GDP_t = -8.391730 - 0.788181FDI_t + 0.140363TO_t + 0.350824ID_t - 0.281455INF_t - 0.272139HC_t \quad (2)$$

وبناء على نتائج التقدير، فإن هناك علاقة عكسية وغير معنوية بين حركة رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، وعلاقة طردية ومعنوية بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي وكذا الإستثمار المحلي والنمو الإقتصادي عند مستوى المعنوية 10%، في حين يؤثر كل من التضخم ورأس المال البشري سلباً ومعنوياً على النمو الإقتصادي عند مستوى المعنوية 5%، كما أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر ما يزيد عن 75% من التقلبات التي تحدث في النمو الإقتصادي، وتشير إحصائية DW على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. وبعد التأكد من وجود تكامل متزامن، تأتي الخطوة الأخيرة في التحليل القياسي في هذه الدراسة وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

4-4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد إجراء التكامل المتزامن والذي أكد أن السلاسل الزمنية تربط بينها علاقة تكامل متزامن، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، لدراسة السلوك الديناميكي للنموذج، وتقدير سرعة التكيف أي اختلال الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة. وتم الحصول على المعادلة التالية:

$$DGDP_t = 0.162235 - 1.564631DFDI_t + 0.157180DTO_t + 0.466699DID_t - 0.307327DINF_t - 0.490934DHC_t - 0.881291e_{t-1} \quad (3)$$

يتضح لنا من خلال (الملحق رقم 4) أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني أنه في كل سنة يتم تعديل ما يزيد عن 88% من اختلال توازن النمو في الأجل الطويل. كما نلاحظ أنه عند مستوى المعنوية 5% تؤثر حركة رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر سلباً ومعنوياً على النمو الإقتصادي، وهذا يعود إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساساً على عائدات النفط، أين يستقطب قطاع المحروقات على معظم هذه الإستثمارات، وهذا الوضع يضعف مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الإقتصادي. أما الإنفتاح التجاري فهو يؤثر إيجابياً ومعنوياً على النمو الإقتصادي عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يعود إلى إرتفاع أسعار البترول، خاصة في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2010، مما أدى إلى إرتفاع النمو الإقتصادي، نفس الشيء بالنسبة للإستثمار المحلي فهو يلعب أيضاً دوراً هاماً في تحقيق النمو الإقتصادي، خاصة الإستثمار العمومي منه، حيث شهدت سنوات التسعينيات ضعفاً في هذا النوع من الإستثمار الشيء الذي أثر على النمو الإقتصادي، إلا أنه وإبتداءً من 2000 شهدت أسعار المحروقات إرتفاعاً مما دفع السلطات إلى تنفيذ سياسات ضريبية ومالية لتعزيز النمو الشيء الذي أثر إيجابياً عليه. وهناك علاقة عكسية بين التضخم والنمو الإقتصادي وهذا ما يتوافق والنظرية الإقتصادية. كما أن رأس المال البشري يؤثر سلباً ومعنوياً على النمو الإقتصادي عند مستوى المعنوية 10%، حيث عرف رأس المال البشري الممثل بعدد المسجلين في التعليم العالي إرتفاعاً مستمراً خاصة في السنوات الأخيرة والذي لا علاقة له بالواقع الإقتصادي الجزائري، إذ أن النمو الإقتصادي مرتبط أساساً بسعر البترول وهذا الأخير يتأثر بالوضع الإقتصادي والسياسي العالمي.

حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

خلاصة:

لقد عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار بشكل ملحوظ في بداية التسعينيات من خلال سياسة الإنفتاح، حيث قامت بالعديد من الإصلاحات من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. لكن وبالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات، هذا الأخير الذي يعد الفاتورة التي تقود الإقتصاد الوطني ويفسر معظم النمو المحقق، ولا يعد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في الجزائر مؤشرا يعكس نمو الإقتصاد الوطني. وهذا ما يتضح من خلال الدراسة القياسية حيث توصلنا إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يكن لها أثر إيجابي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

المراجع:

- 1- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية - مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، صص 36-40.
- 2- غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها "دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص 102.
- 3- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 51.
- 4- مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الملتقى العلمي الدولي الثاني 14 و 15 نوفمبر، الجزائر، 2005، ص 259.
- 5- رفيق نازري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي "دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 59.

- 6- J. De Gregorio, Economic growth in Latin America, Journal of Development Economics 39, 1992, p p58-84.
- 7- Blomstrom Magnus, Robert Lipsey, Mario Zejan, what explains developing country growth, NBER working paper, N° 4132, 1992.
- 8- V. N. Balasubramanyam, M. Salisu and David Sapsford, foreign direct investment and growth in ep and is countries, the economic journal, vol.106, n° 434, 1996, p p 92- 105.
- 9- E. Borensztein, J. De Gregorio, J-W. Lee, how does foreign direct investment affect economic, Journal of International Economics 45, 1998, p p 115-135.
- 10- K.Olofsdotter, Foreign direct investment, country capabilities and economic growth, Review of World Economics, 134 (3), 1998, p p 534-547.
- 11- Luiz R. DeMello, foreign direct investment-led growth: evidence from time series and panel data, Oxford economic papers 51, 1999, p p 133-151.
- 12- UNCTAD, the impact of FDI on growth: an econometric test, world investment report, chapter 11, 1999, p p329-342.
- 13- Maria Carkovic, Ross Levine, does foreign Direct investment accelerate economic growth?, Department of Business Finance, University of Minnesota, Working paper series.
- 14- Niels Hermes, Robert Lensink, foreign direct investment, financial development and economic growth, Journal of Development Studies, Vol38, 2003.
- 15- Marta Bengoa, Blanca Sanchez-Robles, Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America, European Journal of Political Economy Vol. 19, 2003, p p 529- 545.
- 16- Li.Xiaoying, Liu.Xiaming, foreign direct investment and economic growth: an increasingly endogenous relationship, World development, 33 (3), p p393-407.
- 17- Andreas Johnson, The Effects of FDI Inflows on Host Country Economic Growth, CESIS Electronic Working Paper Series N° 58.

حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

18- AviralTiwari, MihaiMutascu, "Economic growth and FDI in ASIA: A panel data approach", MPRA Paper No. 28172, (2010) .

19- الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، السداسي الأول، جامعة شلف، 2009، ص 129.

20- كمالرداوي، الإستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسات تهئية بيئة الإستثمار في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، 2004، جامعة تلمسان، ص 7.

21- الجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 1990، والمتضمنة قانون النقد والقرض، ص 542.

23- عبد الرحمتومي، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر "الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، الجزائر، ص 90.

24- كمالرداوي، مرجع سابق، ص 9.

الملاحق:

الملحق رقم (1): نتائج اختبار الأثر والقيمة الذاتية العظمى للتكامل المتزامن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.961095	162.2002	95.75366	0.0000
Atmost 1 *	0.863568	90.77433	69.81889	0.0005
Atmost 2	0.695225	46.95182	47.85613	0.0607
Atmost 3	0.418354	20.81185	29.79707	0.3695
Atmost 4	0.332124	8.890200	15.49471	0.3756
Atmost 5	0.000448	0.009851	3.841466	0.9206
Trace test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.961095	71.42586	40.07757	0.0000
Atmost 1 *	0.863568	43.82251	33.87687	0.0024
Atmost 2	0.695225	26.13997	27.58434	0.0756
Atmost 3	0.418354	11.92165	21.13162	0.5554
Atmost 4	0.332124	8.880350	14.26460	0.2962
Atmost 5	0.000448	0.009851	3.841466	0.9206
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الملحق رقم (2): تقدير معادلة التكامل المتزامن

Dependent Variable: GDP

حركة رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

Method: Least Squares

Date: 10/19/15 Time: 17:12

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.391730	6.199464	-1.353622	0.1926
FDI	-0.788181	0.683152	-1.153742	0.2637
TO	0.140363	0.073317	1.914473	0.0716
ID	0.350824	0.181825	1.929456	0.0696
INF	-0.281455	0.054961	-5.120950	0.0001
HC	-0.272139	0.134275	-2.026731	0.0578
R-squared	0.730018	Meandependent var	0.917917	
Adjusted R-squared	0.655023	S.D. dependent var	2.381437	
S.E. of regression	1.398732	Akaike info criterion	3.721327	
Sumsquaredresid	35.21611	Schwarz criterion	4.015840	
Log likelihood	-38.65592	Hannan-Quinn criter.	3.799461	
F-statistic	9.734207	Durbin-Watson stat	1.581048	
Prob(F-statistic)	0.000124			

الملحق رقم (3): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DGDGP

Method: Least Squares

Date: 10/25/15 Time: 17:18

Sample (adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.162235	0.399978	0.405609	0.6904
DFDI	-1.564631	0.639060	-2.448334	0.0263
DID	0.466699	0.155851	2.994527	0.0086
DTO	0.157180	0.068059	2.309462	0.0346
DINF	-0.307327	0.059673	-5.150150	0.0001
DHC	-0.490934	0.268238	-1.830216	0.0859
E(-1)	-0.881291	0.260722	-3.380199	0.0038
R-squared	0.727642	Meandependent var	0.197391	
Adjusted R-squared	0.625508	S.D. dependent var	2.231378	
S.E. of regression	1.365509	Akaike info criterion	3.706721	
Sumsquaredresid	29.83382	Schwarz criterion	4.052306	
Log likelihood	-35.62729	Hannan-Quinn criter.	3.793635	
F-statistic	7.124372	Durbin-Watson stat	2.009224	
Prob(F-statistic)	0.000784			